استراتيجيات حفز وتشجيع القدرة التنافسية للصادرات المصرية من أجل الوصول للأسواق العالمية

الباحث/ نهاد محمد أحمد حمدى

(ISSN: 2537 - 0758)

استراتيجيات حفز وتشجيع القدرة التنافسية للصادرات المصرية من أجل الوصول للأسواق العالمية

الباحث/ نهاد محمد أحمد حمدى

الملخص:

تتسابق العديد من الدول لتحتل مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية العالمية في مواجهة العديد من التحديات المحلية والدولية، والتنمية التكنولوجية، والاستفادة من التجارب المختلفة لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وقد ازداد اهتمام الدول بموضوع التنافسية، لعدة أسباب، أهمها دخول العديد من الدول في التنافسية بالأسواق المحلية والعالمية، ولأنه يعكس قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مستويات المعيشة وملائمة مناخها للاستثمارات الأجنبية، وهذه التنافسية تكون مدفوعة بشكل كبير من قيل التعليم العالي والتدريب المستمر للعمالة وتطوير قدرتها لتكون عمالة ماهرة، إضاقة إلى تسخير التكنولوجيا التي تساعد في تحسين جودة المنتجات.

وبدأت هذه الدول في وضع استراتيجية للحفاظ على الوضع التنافسي بالإضافة إلى انشاء هيئات حكومية متخصصة تهجف إلى تطوير القدرة التنافسية لها.

وقد أنشأت مصر المجلس الوطني المصري للتنافسية، وعلى الرغم من تمتع مصر بالمقومات التي تؤهلها لتحتل مكانة عالية على ساحة تنافسية الاقتصاد العلني وتوافر موارد غنية ومتنوعة لتحقيق ذلك، إلا أنها لازالت بعيدة عن تلك المكانة، ولكي تصل مصر إلى تحقيق المستوى المرغوب من التنافسية بما يتناسب مع الامكانيات والمقومات الاقتصادية الهائلة، يتطلب ذلك اهتمام صناع القرار بمؤشر التنافسية والعناصر المكونة له، وتشير التجارب الدولية إلى وجود ارتباط وسيط بين تحسن تنافسية الدول النامية وتطور الابتكار، وزيادة الأعمال والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والربط بينها وبين قطاع الصناعة والتصدير ورفع انتاجية المشروعات التي تمكن مصر من توفير فرص عمل ذات جودة عالية وتقوية القاعدة التكنولوجية.

ولم يحدث اتفاق كامل حول تعريف التنافسية ومن ثم طرق قياسها والوسائل المؤدية لها، ولعل أكثر التعريفات قبولاً أن التنافسية (قدرة دولة ما على انتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق الدولية، مع العمل على زيادة الدخل الحقيقي لمواطني هذه الحالة) **وهناك ثلاث مراحل مميزة تشكل تنمية التنافسية الدولية:**

١- الاقتصاد الذي تديره عوامل الانتاج.

٢- الاقتصاد الذي يديره الاستثمار.

٣- الاقتصاد الذي يديره الابتكار.

وسيقوم الباحث بدراسة تطبيق معايير التنافسية على نمو التجارة الخارجية في مصر من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ الاستثماري وتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتراجع عجز الحساب الجاري والموازنة العامة وذلك عن طريق الإشارة إلى معوقات تطبيق معايير التنافسية الدولية على التجارة الخارجية في مصر.

المقدمة

سيقوم الباحث بدراسة تطبيق معايير التنافسية على نمو التجارة الخارجية في مصر من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ الاستثماري وتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتراجع عجز الحساب الجاري والموازنة العامة وذلك عن طريق الإشارة إلى معوقات تطبيق معايير التنافسية الدولية على التجارة الخارجية في مصر.

ورغم تلك المعوقات فإن شدتها قد تغيرت تغيراً ملحوظاً وأصبحت مصر تتقدم في مجال التنافسية الدولية، حيث أن الفرصة التي أمامها ما زالت متاحة أمام مصر ليصبح اقتصادها أكثر تنافسية، بمحاولة استغلال الفرصة التي أمامها أفضل استغلال ممكن، فيمكنها محاولة خفض عجز الموازنة العامة من خلال الاستفادة من اتساع حجم السوق الاستهلاكي والعلاقات التجارية مع الدول المختلفة مما يسهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى العمل من أجل تحسين جودة التعليم والتدريب ووضع منهجية تناسب متطلبات سوق العمل، ومشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في الاستثمار وفي البنية التحتية وطرق التعليم والتدريب المختلفة، مع ضرورة تحسين مستوى الانتاجية للسلع والخدمات لإمكانية التنافس ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الموارد لاستغلالها أفضل استغلال، ومحاولة جعل سوق العمل أكثر كفاءة وذلك بالاعتماد على المهارات المختلفة للعاملين، وربط أجر العامل بالإنتاجية مع تحسين العلاقة بين العامل وصاحب العمل، والتركيز على اصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية خاصة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام والتضخم، يساعد ذلك في زيادة الانتاجية وتعزيز التنافسية وإزالة عوائق الدخول إلى الأسواق خاصة في القطاعات الاستراتيجية لتعزيز منافسة منتجات هذه القطاعات وضرورة الحفاظ على مستوى الدخل الأمثل.

حيث تشير القدرة التنافسية إلى زيادة مستوى الانتاجية للدول ومدى ادراكها للتحديات والقيود التي تفرض على المنتجات والخدمات من المنافسة العالمية، لذلك تسعى إلى تطوير وتحسين الانتاجية في كل القطاعات الاقتصادية لمواجهة القيود التي تحد من

(ISSN: 2537 - 0758)

القدرات التنافسية، وجذ الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التوازن في التجارة العالمية وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية.

ويقدم هذا البحث كيفية تطبيق معايير التنافسية الدولية على نمو التجارة الخارجية في مصر، واجراء مقارا نات بينها وبين القدرات التنافسية لاقتصاديات بعض الدول المختارة الناجحة وذلك من حيث القدرة الصناعية الأمريكية على المنافسة وتجربة ماليزيا الناجحة ودعم السياسة الصناعية للميزة التنافسية، حيث أن الاقتصاد التنافسي لا يقف كثيراً أمام اعتبارات الندرة لأنه اقتصاد ذو طابع ابتكاري أي يبتكر الموارد ويحولها مع الزمن من موارد نادرة إلى موارد وفيرة.

وبالتالي فإنه يختلف عن الاقتصاد التقليدي في وسائله وإداراته ومنظوماته لأنه قائم بذاته ولا يتوقف عند حدود المزايا المطلقة والنسبية بقدر ما يتطلع إلى آفاق العقل البشري وقدرته على الابتكار.

منهج البحث:

وستعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التطبيقي وكذلك عل المنهج المقارن وأيضاً على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تتم ملاحظة الظاهرة ثم تحديد المشكلة ثم جمع البيانات ثم تحليل هذه البيانات وأخيراً وضع الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

مشكلة البحث:

مضمون مشكلة البحث أن قدرة مصر التنافسية تتقدم ببطيء وهذا أمر يستحق الدارسة من كل جوانبه ويفرض علينا أن نسعى لإيجاد حلاً وسبيلاً لرفع تنافسية بلدنا مع وضعها الحالي إلى المكانة التي ينبغي أن تكون عليها، وقد اختار الباحث مشكلة تطبيق معايير التنافسية الدولية على نمو التجارة الخارجية في مصر ووسائل علاجها ومدى تحقيق معايير التنافسية الدولية في مصر حيث أن يشهد العالم تطورات متلاحقة متسارعة وتتجه الدول إلى تعديل أنظمتها الاقتصادية بما ينسجم نحو العولمة والحوكمة والتقدم التكنولوجي والعمل على إزالة جميع العوائق للوصول إلى الأسواق العالمية واتخاذ سياسات اقتصادية للحفاظ على قدرتها التنافسية بين الاقتصاد العالمي، والعمل على اقامة تكتلات اقليمية وزيادة العلاقات الثنائية والاندماجات فالاندماج أسلوب علمي تتبعه الشركات والمصانع والبنوك حتى تقوي مركزها التنافسي من خلال اتباع أساليب انتاج وادارة حديثة تقلل التكاليف وتزيد جودة الانتاج وتفتح منافذ تسويقية جديدة واستخدام الميكنة الحديثة تعطي انتاجاً أكبر وتحقق وفراً نتيجة لذلك يمكنها من بيع منتجاتها

وخدماتها بسعر منافس، وعلى ذلك يقدم الباحث أوجه الاستفادة من تطبيق معايير التنافسية الدولية على نمو التجارة الخارجية في مصر وآثارها الايجابية على التنمية الاقتصادية في مصر.

وتتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي معوقات تطبيق معايير التنافسية الدولية على التجارة الخارجية في مصر؟
٢- كيف يمكن علاج معوقات تطبيق معايير التنافسية الدولية على التجارة الخارجية في مصر؟
٣- ما هي أسباب تراجع معايير التنافسية الدولية في مجال التجارة الخارجية في مصر؟

فروض البحث:

١- الاقتصاد المصري يملك الفرص والامكانيات والمهارات ولديه الكفاءة والاستعداد التكنولوجي فضلاً عن حجم التجارة الخارجية في مصر وتأثير على زيادة تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية.
٢- الاقتصاد المصري يسعي إلى وضع خطة استراتيجية قومية شعبية الزامية من أجل توسيع قاعدة الانتاجية وتطورها وفقاً لمعايير التكنولوجيا الحديثة وتذليل كافة العقبات أمام التقدم نحو التنمية الاقتصادية.
٣- دور مساهمة التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد المصري وتهيئة المناخ الاستثماري في مصر.
٤- التاريخ يشهد لمصر بالقدرة على تذليل الصعوبات بسواعد أبنائها والقدرة على التنمية والتطور والابداع والابتكار.
٥- لا تعيش دول عالمينا المعاصر بعد الانفتاح التجاري الدولي بمعزل عن بعضها البعض بل ترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متعددة.

أهمية البحث:

١- دراسة وضع مصر التنافسي من خلال دراسة مفسرة باستخدام تحليلي امس المرجعية مع الدول ذو القدرة على التنافسية الدولية والقادرة على عدم تراجع قدرتها التنافسية وابقاء تفوقها الاقتصادي والتي تفوقت على مصر من حيث القدرة التنافسية وفقاً للتقارير العالمية للتنافسية.
٢- إن اقتصاد دولة مصر إنما هو جزء من الاقتصاد العالمي ولما كان الاقتصاد العالمي يمر بتغيرات هيكلية خاصة بعد جولات الجات السابقة وانشاء منظمة التجارة العالمية وما نجم عنه من اتجاه نحو تحرير التجارة الدولية وظهور أسواق

(ISSN: 2537 - 0758)

النقود والمال الدولية والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، فإن من شأن هذا أن يؤدي بدولة مصر أن تهتم بإعادة النظر في هيكلها الاقتصادي حتى تواكب تلك التغيرات والعمل على كيفية التعايش مع المتغيرات الهيكلية الجديدة في الاقتصاد العالمي وتعظيم الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها النظام التجاري متعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية وتقليص الجوانب السلبية لهذا النظام.

٣- تحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتراجع عجز الحساب الجاري والموازنة العامة.

٤- تحسين المناخ الاستثماري القادر على استقطاب رؤوس الأموال المصحوبة بالأساليب التكنولوجية الحديثة.

٥- تحسين مستويات الانتاجية من أجل توافقها مع متطلبات الأسواق العالمية.

٦- زيادة المستوى التنافسي وتحرير الأسواق وتطوير التعليم وتدعيم البنية التحتية والبحث العلمي وتكنولوجيا التحفيز.

٧- تكامل التجارة الخارجية وزيادة مؤشر تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية.

يعتبر بناء القدرة التنافسية للصادرات المصرية هو الهدف الاستراتيجي لمصر والعمل على وجود ميزة تنافسية لمصر وذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي الجيد لتطوير القطاع الانتاجي والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية مع توطين التكنولوجيا الحديثة المتطورة بحيث يكون تطور منهجية التخطيط الاقتصادي وفقاً لمعايير التنافسية المطلوبة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية. لذلك فإن القدرة التنافسية للمنتج المصري لابد وأن تكون قادرة على مواجهة المنتج الأجنبي في الأٍواق العالمية، حيث يعتبر ذلك من أولوية وضع المحاور الأساسية في العمل على قدرة الصادرات المصرية الدخول إلى الأسواق العالمية، وعلى هدي ما تقدم نتناول استراتيجية تشجيع الصادرات المصرية على النحو التالي في **ثلاثة محاور**:

حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في المساهمة في الانتاج المحلي والعمل على بناء التنافسية للصادرات المصرية عن طريق تحديد الأولوية الاستراتيجية نحو التوجه التصديري وليس احلال الواردات والعمل على تحسين التكنولوجيا للصناعة المصرية.

الواقع أن القدرة التنافسية للمنتج المصري لابد وأن تكون قادرة على مواجهة المنتج الأجنبي في الأسواق الدولية، حيث يعتبر ذلك من أولوية وضع استراتيجية للعمل على ذلك، ونوضح فيما يلي المبحث الثاني في ثلاثة محاور وهي: **المطلب الأول: المحور الإداري. المطلب الثاني: المحور البشري. المطلب الثالث: المحور التكنولوجي**

المطلب الأول
المحور الإداري

مما لاشك فيه أن أي سياسة تهدف إلى دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات المصرية لابد وأن تقوم على محور إداري ناجح ووجود كيانات مؤسسية دائمة تهتم بالتصدير وبالقدرة التنافسية للمنتج المصري، حيث يعتبر الاطار المؤسسي وتأسيس دور فعال وأيضاً المحور التشريعي بمثابة المحور الرئيسي لتحقيق تنمية مستدامة للصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ويقصد بالاطار المؤسسي التشريعات القائمة على العملية التصديرية والمؤسسات القائمة على التصدير سواء كانت حكومية أو خاصة من خلال التشريعات فلابد من تخفيف الاعباء الادارية وزيادة كفاءة وتطوير النظم الجمركية المتبعة وتوحيد جهات الاشراف على أنشطة التجارة الخارجية على جانبي الصادرات والواردات تحت مظلة واحدة، واما فيما يخص المؤسسات لابد من تحسين طرق ادائها والعمل على رفع كفاءتها بما ينعكس على زيادة القدرة التنافسية للصادرات بالإضافة إلى ذلك لابد من أن تقوم الحكومة بدور فعال والعمل على تطوير استراتيجية تحسين تنافسية الصادرات المصرية والعمل على زيادة قدرة الاداء الانتاجي لخدمة القطاع التصديري في ظل تطورات الاقتصاد العالمية[١].

وجدير الإشارة إلى تطور تخطيط قطاع التجارة الخارجية على أن يشمل هذا التخطيط كلاً من الأجهزة الحكومية المسئولة عن تنمية الصادرات بوجه عام وأيضاً أن يشمل كلاً من القطاع الانتاجي وقطاع الأعمال العام بصفة عامة إلى جانب القطاع الحكومي، وعل برنامج تنمية الصادرات أن يخطط للقطاع بحيث ينتج السلع التي يمكن تصديرها أي أنه يشمل كل العمليات الوسيطة ما بين انتاج السلعة حتى وصولها للمستهلك الأجنبي متضمناً (التسويق، النقل، التمويل الهيكلي للاقتصاد).

حيث أنه في الدول المتقدمة يجد المصدر كل المؤسسات التي يحتاجها في عملية التصدير والتي تسانده وتدعمه أيضاً سواء كانت المالية أو المصرفية أو التأمين، بحيث تصبح العمليات التصديرية سهلة. ولا يمكن تصدير منتج لا تنتج أصلا، حيث أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في مصر تتطلب تدارك كافة المشكلات التي تواجه عمليات التصدير سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي وذلك بدارسة المشكلات والتعاون مع الجهات المعنية بالتصدير والعمل على حلها وإزالة كافة الصعوبات والعقبات التي قد تقف حائلاً دون وصول سياسة التصدير إلى أهدافها المرجوة[٢].

(ISSN: 2537 - 0758)

والواقع أن الحكومة المصرية قامت فعلاً بتحديد العديد من الخطوات والسياسات بهدف إزالة كافة العقبات أمام العملية التصديرية وتسهيل كافة الاجراءات أمام المصدرين، والعمل على تذليل العقبات والاجراءات في سبيل سياسة تشجيع الصادرات المصرية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وجدير الإشارة إلى أن لابد من تطوير الاداء الانتاجي من أجل زيادة تنافسية الصادرات المصرية والعمل على تواجدها ووصولها إلى الأسواق العالمية لمنافسة المنتجات الأجنبية في ظل تطورات الاقتصاد في جميع انحاء العالم وسعي جميع دول العالم سواء الدول المتقدمة من أجل الحفاظ على تقدمها وتطورها الصناعي المعتمد على التكنولوجيا، أو سواء الدول الأخذة في النمو والتي تسعى من أجل زيادة تنافسية صادراتها ونقل التكنولوجيا وتطور هيكلها الانتاجي، وعلى ذلك لابد من تطور المحور الإداري، الذي يتمثل في الاطار المؤسسي من أجل تنشيط التجارة الخارجية في مصر ومن ثم انعكاسه على تطور الصادرات المصرية وزيادة درجة تنافسيتها في الأسواق العالمية **وذلك من خلال ما يلي:**

١- دعم بحوث تطوير المشروعات بتقديم المنح والقروض الميسرة لإعداد البحوث والتطوير ووضع الضوابط اللازمة لضمان جدية استخدام هذا الدعم.

٢- انشاء المراكز والهيئات التي تهتم بتحسين القدرات الفنية والادارية للأيدي العاملة، ودعم بحوث التسويق التي تقوم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الخارجية واستخدام نتائج هذه البحوث وتعميمها، وتحسين المواصفات القياسية المصرية وتطورها لمطابقة المواصفات العالمية والمعايير الدولية.

٣- تبني السياسات التي تشجع على زيادة حجم الشركات الصناعية للوصول إلى الحجم الأمثل الذي تنخفض عنده تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوى لزيادة القدرة على المنافسة العالمية ومن هذه السياسات السماح بالإعفاء الضريبي للتوسع في المشروعات الصناعية القائمة، مع وضع برنامج لتحسين كفاءة وطاقة الموانئ البحرية والبرية وإدارتها بأسلوب فعال ومنظم ومراعاة التعريفات العادلة لأسعار الخدمات بالموانئ بما يترتب عليه خفض تكاليف الشحن، والعمل على توفير الخامات والمواد المحلية والمستوردة اللازمة لإنتاج السلع التصديرية بأسعار مخفضة، والعمل على وضع سياسات واضحة للإصلاح الضريبي سواء فيما يتعلق بأسعار هذه الضرائب بحيث تكون جاذبة للاستثمارات وخفض الضرائب على الأرباح التجارية وتخفيف الأعباء الاجرائية المالية التي يتحملها المصدرون، فضلاً

عن زيادة القنوات التي يتم من خلالها تمويل الصادرات ودعم البنوك العاملة في مجال التصدير بهدف تقديم القروض اللازمة للمصدرين وتحسين التسهيلات الائتمانية سواء فيما يتعلق بتخفيض أسعار الفائدة على القروض وضبط أسعار الصرف عند مستويات واقعية والعمل على استقرارها(٣).

٤- تنمية سياسات دعم الصادرات المصرية وتشجيع الصناعات لتحسين الانتاج وتطويره وخفض تكلفته في ضوء ظروف الدولة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبصفة مؤقتة، وتبرز أهمية سياسة الدعم لخلق الموازنة بين كلاً من الأسعار العالمية والتكلفة المحلية المرتفعة، فضلاً عن الأعباء التي تتحملها منتجاتها للتصدير وتحديد مدى زمني مرن للإعانة حتى تقف الصناعة على قدميها في الأسواق الخارجية وذلك لأن سياسة لها اثارها الاقتصادية **ومن أهمها:**

أ- أثر الدعم على تكاليف الاستيراد والتسهيلات الائتمانية حيث تقوم السياسة الاستيرادية للدول الأخذة في النمو إلى حد بعيد على التسهيلات الائتمانية، وكلما تحسنت حصيلة العملات الأجنبية أدى ذلك إلى التخفيف من أعباء التكلفة للتمويل الخارجي والدعم، مما يؤدي إلى زيادة كلاً من (الإنتاجية والعمالة والاستهلاك والدخول النقدية والادخار والاستثمار)، حيث يتم الدعم عن طريق صناديق موازنة الأسعار وإعانة الصادرات.

ب-أثر الدعم على سعر صرف العملة الوطنية في الخارج، كلما استطاع التصدير زيادة الصادرات مما أدى ذلك إلى تحقيق فائض في المتاح من العملات الأجنبية، مما يسند بدوره مركز العملة المحلية في الأسواق العالمية(٤).

٥- تمويل الصادرات المصرية وتوفير الضمانات والحوافز المشجعة على تنمية الصادرات المصرية وتذليل العقبات امامها، حيث يحتاج قطاع التصدير المصري إلى وجود نظام ائتمان للتصدير لإعطاء مرونة كافية لتمويل اعتمادات التصدير، وفي نفس الوقت تأمينها ضد كلاً من المخاطر التجارية **وذلك عن طريق:**

- ❖ تقديم قروض للتصدير بأسعار فائدة منخفضة.
- ❖ التأمين على أعمال التصدير ضد كلاً من المخاطر التجارية وإعطاء الضمانات للبنوك الممولة لتأمين عمليات التمويل التي تقوم بها هذه البنوك لاعتمادات التصدير بالإضافة إلى تقديم ضمانات للبنوك الممولة لقروض التصدير بالإضافة إلى عمليات التمويل ضد مخاطر عدم الدفع(٥)، حيث يعتبر نظام ضمان ائتمان

(ISSN: 2537 - 0758)

الصادرات يوفر لمُصدري السلع والخدمات الوطنية حماية من مخاطر عدم الوفاء الذين يتعرضون لها في الأسواق الخارجية، وذلك بتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة وقوع أحد هذه المخاطر وذلك لأن المصدر بارتياده للأسواق خارج دولته لقدر من المخاطر التي لا يد له فيها ولا ترجع إلى خطئه، بما تؤدى إلى حرمانه في الحصول على قيمة صادراته، حيث أن هذه المخاطر قد تكون تجارية أو غير تجارية، وإدراكاً لأهمية الضمان كحافز من حوافز تشجيع وتنمية الصادرات فقد تبنت الدول الساعية لتعظيم صادراتها من خلال إنشاء برامج وطنية لضمان الائتمان المرتبط بعمليات التصدير. وانتشرت هذه البرامج في كلاً من الدول الصناعية والصاعدة على حد سواء وفي مصر أقرت الحكومة البرنامج الوطني للضمان، وذلك بإصدارها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ الخاص بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات التي انتشرت هذه البرامج في كلاً من الدول الصناعية والصاعدة على حد سواء. وفي مصر أقرت الحكومة البرنامج الوطني للضمان، وذلك بإصدارها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ الخاص بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات، ولعل أهم أهداف البرنامج تشجيع وتنمية الصادرات المصرية، بالإضافة إلى المعاونة في تدعيم القطاع التصديري سواء كان زراعي أو تجاري أو خدمي(٦).

٦- يجب إعفاء المصدرين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صادراتهم، وربط الإعفاء الضريبي على الصادرات بتحقيق هدف تصديري معين، وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب التي تفرض على الخامات ومستلزمات الإنتاج المستوردة الضرورية للنشاط التصديري والتي لا يوجد لها بديل محلي،والمساواة في المعاملة الضريبية والجمركية بين المصدرين الخاضعين لقانون الاستثمار والشركات الخاصة المصرية، وتخفيض الضريبة الجمركية على وسائل النقل البري لتشجيع إنشاء أسطول نقل بري مصري لنقل الصادرات إلى دول الخليج والسعودية، بالإضافة إلى ربط الواردات بالصادرات مع الدول التي ترتبط مصر معها بعلاقات تجارية.

٧- الأخذ بسياسة التوجه التصديري أمراً ضرورياً ازاء أهمية الصادرات للاقتصاد المصري وضرورة زيادة تنافسيته وتطويرها، حيث أن مفهوم تأسيس صناعات يخصص معظم إنتاجها للتصدير إلى الأسواق الدولية مع إمكانية تسويق جزء من الإنتاج للاستهلاك المحلي، لأنه ليس من المعقول أن تتمتع أي صناعة بميزة تنافسية في الأسواق الدولية دون أن يسبق تفوقها داخلياً. كما أن سياسة التوجه

التصديري ليس الهدف منها أن تكون الأسواق الدولية بديلاً عن السوق المحلية، ولكن كل سوق مكملة للأخرى وامتداد لها، حيث أن من أهم دعائم تلك السياسة أن التصدير يتطلب الاستمرار بالأسواق الخارجية والوفاء بالعقود طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن يكون المنتج المُصدر منذ البداية محدد المواصفات التي تتفق مع الأسواق الخارجية، ويُفضل اختيار عدد محدود من السلع التي تتمتع بالميزة التنافسية، ويمكن التركيز على الصناعات التي يشتد الطلب الخارجي عليها(٧).

٨- تشجيع الصادرات المصرية من الناحية الضريبية والاهتمام بمنح مزايا ضريبية مثل المشروعات الاستثمارية والعمل على توفير الإعفاء الكامل للمصدرين من الضريبة الموحدة عن ايرادات النشاط التجاري والصناعي على النشاط التصديري لمدة خمس سنوات على الأقل تبدأ من تاريخ أول عملية تصديرية للأسواق الخارجية وذلك قياساً على المشروعات الاستثمارية باعتبار أن أنشطة التصدير تعد أنشطة استثمارية، وقد يتحقق منها أهداف الاستثمار أو أكثر، فهي من جهة تعد مشروعات استثمارية في الداخل ومن جهة أخرى فهي تعمل على زيادة الإنتاج التصديري للخارج، وبالتالي زيادة الصادرات المصرية والنهوض بها وهو الهدف الذي تسعى إلية الدولة من سياسة تشجيع الصادرات. كذلك اعتبار المُصدر عاملاً في اقتصاد مصر وتطبق عليه الضريبة الموحدة فيما يتعلق بالمرتبات وما في حكمها واعتبار دخله من نشاط التصدير دخلاً ناتجاً عن العمل (باعتبار أن هذا الدخل تفرض عليه ضريبة مخففة بالمقارنة بالإيرادات الأخرى) وإعفاء النشاط التصديري من أية ضريبة أخرى، وفضلاً عن ذلك إعفاء الصادرات من أية رسوم أو أعباء مالية أخرى بل على العكس العمل على دعم البعض منها الذى يكون في حاجة إلى الدعم في المراحل الأولى لبداية النشاط التصديري. كذلك إعفاء عمليات التصدير من رسوم الخدمات والرسوم الادارية بالمنافذ الجمركية، مع تبسيط اجراءات استرداد الرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية دون تدخل في تقديرها من الجهات الادارية فيسمح للمصدر باسترداد ما سبق أن سدده فعلاً(٨).

٩- تنمية الصادرات المصرية عن طريق اعانات التصدير ومنح ومساهمة الدولة في تكوين رأس المال للمشروعات وتمنح اعانات التصدير للمنتجين الوطنيين تبعاً لصادراتهم، وبذلك لا تشجع الدولة على الإنتاج فقط ولكن أيضاً تنمية وزيادة الصادرات، حيث تتجه الدولة إلى تشجيع الفعالية العامة للاقتصاد وتحسين ميزان

(ISSN: 2537 - 0758)

المدفوعات وتكون بمثابة بداية توسع الدولة الصناعي ومحاربة الركود الاقتصادي، ولكن اعانات التصدير تحتاج إلى تحتاج إلى ادارة دقيقة وحساسة أكثر من اعانات الإنتاج ولذا ينبغي تطبيقها بحرص شديد. **وتتخذ اعانات التصدير أشكالاً مختلفة منها:**

- ❖ المزايا المالية كأن يمول المشروع الذي يقوم بالتصدير بطريقة تمويل متميزة وبفائدة متميزة في دور تصنيع المنتجات المصدرة، أو تعطى أيضاً تغطيات تأمينية (بوليصة تأمين) على أساس معدل منخفض تغطى كل أخطار التصدير.
- ❖ المزايا الضريبية وتتمثل في شكل ائتمان الضريبة، وتخفيضات للمشروعات المصدرة، وإعفاء من الضريبة للأموال والخدمات المصدرة.
- ❖ الخدمات المجانية ويقصد بذلك بصفة خاصة خدمة المعلومات، فكل دولة تضع تحت يد مصدريها معلومات مجانية حول السوق الخارجية والمنافسة الدولية، ودورة تمويل وتوزيع الصادرات، واتجاهات التجارة الخارجية، وهذه المعلومات تجمع بواسطة المراكز الدبلوماسية وتوضع تحت تصرف المصدرين[٩].

وتقدم اعانات التصدير منفعة حيث تعد الميزة الحقيقية لإعانات التصدير للدول المصدرة يعبر عنها في قيم حقيقية ناتجة عن موازنة منافع الصادرات الإضافية التي لم يكن ممكناً تحقيقها في حالة عدم وجودها، وقيمة الايرادات التي لم يكن ممكناً الحصول عليها في حالة غيابها. كما أن اعانات التصدير تقدم منفعة عندما تحافظ على وسائل الإنتاج في اقتصاد غير قادر على استعمالها تلقائياً بمنتجات قابلة للتداول، مثال ذلك حالة البطالة الفنية أو الدورية. وتستطيع السياسة المالية أن تحسب ذلك جيداً عندما ترتفع اعانات التصدير بأقل تكلفة من اعانة البطالة[١٠].

وجدير الاشارة إلى أنه لإعانات التصدير مبررات وهي:

١- أن هذه الاعانات تقدم على أنها تضحية مؤقتة تقبلها الدولة حتى تسمح للصناعة الوطنية بثبات أقدامها في السوق الخارجية. وأن اعانات اليوم ستعوض ذلك بأرباح اقتصادية وسياسية نتيجة التوسع الصناعي والتجاري في الخارج.

٢- أن الاعانات الممنوحة للمشروعات المصدرة تسمح لها بالبقاء في مواجهة قطاعات الأنشطة المتنافسة على المستوى الدولي.

٣- أن بواسطة هذه الاعانات تستطيع الدولة أن تحقق أرباحاً كبيرة في قطاع التصدير كما أن ذلك يحقق مزايا لتوازن الميزان التجاري.

٤- أن الاعانات تستخدم كإجراء مماثل في الكفاح الاقتصادي الذي تخضع له الدول المصدرة، بمعنى أن دولاً أخرى قد تعطى اعانات تصدير لصادراتها فينبغي على الدول الأخرى أن تفعل ذلك حتى تحمى صادراتها.

٥- توفير الحوافز لتشجيع الصادرات المصرية وتطور القطاع الانتاجي لإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية **وذلك عن طريق**(١١):

أ- **الحوافز التي تتعلق بأسعار الصرف:**

حيث يتيح هذا النظام الفرصة للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية بغرض تيسير استيراد مستلزمات الإنتاج الخاصة بهم والتي يعجزون عن توفيرها محلياً أو إعطاء شهادات للمصدرين بمنحهم حق الاستيراد خصماً من الحصيلة أو منح تراخيص خاصة للمصدرين لاستيراد مستلزمات الإنتاج أو تخصيص حصص نقدية خاصة للمصدرين، وفضلاً عن ذلك أن هذا النظام أسعار الصرف المتعددة ففي مجال الاستيراد يحدد سعر صرف منخفض عن السعر الرسمي للعملة لاستيراد مستلزمات الإنتاج المخصصة لعمليات التصدير بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج لإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية.

ب-الحوافز التي تتعلق بإعفاءات جمركية أو رد بعض الرسوم:

إعفاءات من رسوم الإنتاج أو المبيعات أو رد جزء منها بهدف تخفيض تكلفة الانتاج كحافز على تنمية الصادرات وهي عادة تعتبر من قبيل الضرائب المباشرة وكذلك تطبيق اعفاءات ضريبية للمشروعات التصديرية وبمقتضاهاتعطي المشروعات الهادفة للتصدير جزءاً من أو كافة الضرائب في بداية حياتها التجارية ولمدة تتفاوت من دولة لأخرى تبلغ في بعض الأحيان ٢٠ عاماً، وكذلك تطبق الاعفاءات بتكاليف تنمية الصادرات عن طريق إعفاء بعض أو كل تكاليف التي يتحملها المصدر المتعلقة بتسويق صادراته من وعاء ضريبة الدخل، وعادة أهم عناصر تكاليف تنمية الصادرات التي تخصم من الوعاء الضريبي تخص تكاليف الشحن والدعاية، الاعلان، المعارض والأسواق الخارجية، التعبئة والتغليف، مصاريف المندوبين التجاريين في الأسواق الخارجية، وتطبيق نظام احتياطي نقدي يعفي من الرسوم يتضمن تحقيق جزء من

(ISSN: 2537 - 0758)

الأرباح وإعفائه من ضرائب الدخل على أن تستخدم هذه المبالغ في العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات، وفي خلال مدة معينة تختلف من دولة لأخرى.

ج- **الحوافز التي تتعلق بعناصر الإنتاج**

وهو تأمين المصر ضد مخاطر السوق الخارجية مما يعني ضمان الصادرات مما يشجع المصدر على الدخول في أسواق جديدة، حيث أن نظام التأمين على الصادرات يُمكن كلاً من البنوك والمؤسسات المالية من قبول خصم للكمبيالات الخارجية للمُصدر، وفي كافة الدول التي أخذت بهذا النظام اعتبرت أن التأمين على الصادرات هو أحد العناصر الأساسية في سياساتها التجارية الخارجية لتنمية صادراتها، فضلاً عن ذلك التوسع في تقديم الائتمان للمصدر وتوفير السيولة اللازمة له لشراء خامات ومستلزمات إنتاجية اللازمة لعمليات الإنتاج بغرض التصدير وتتولى عادة البنوك المحلية تقديم الائتمان قصير الأجل لمدة ٦ شهور. أما بالنسبة إلى الائتمان طويل الأجل من (١-٥) سنوات أو أكثر حسب طبيعة السلعة، فعادة تتولاه بنوك متخصصة في التجارة الخارجية أو مؤسسات مالية متخصصة في هذا الشأن، وعادة تكون أسعار الفائدة التيتحصلها البنوك التجارية أو المتخصصة في عملياتها للتجارة الخارجية أقل من أسعار الفائدة التي تحصلها البنوك من العمليات غير التصديرية[١٢].

المطلب الثاني
المحور البشري

تقاس الأمم بقدر ما تملك من الطاقات والثروات، ولكن اعظمها وأقواها وأقدرها هي الدولة التي تمتلك الموارد البشرية وذلك لأن الثروة البشرية هي الثروة والسر الحقيقي للتقدم حيث تعد الوحيدة بين الثروات الأخرى القادرة على توظيف باقي الثروات في منظومة متناغمة تعمل على رقي الأمم وتقدمها. وعلى ذلك وإذا غابت الثروة البشرية فلا قيمة لباقي الثروات، لأنها تصبح مثل حبات عقد انفلت رابطها فتناثرت ففقدت قيمتها ولذلك تهتم الأمم المتقدمة بثروتها البشرية وتعمل على تنميتها وإثراؤها بل وتحرص وتعمل على جذب الثروات البشرية من الأمم الأخرى لتحقيق هدفين في وقت واحد تقدمها وقوتها وتخلف وضعف الأخر الذي سرقت منه ثروته الحقيقية.

وجدير الإشارة إلى أن هناك اجماع على أن المقاييس الأشمل والأكل لأداء الاقتصاد القومي لأي دولة هو إنتاجية العمل فيها من سنة لأخرى فإن أعقد وأقوى وأقدر الآلات صنعها البشر ولابد لتشغيلها من بشر يملكون المعارف اللازمة، ودونهم تبقى

الآلة جثة هامدة ولذلك تبقي عبر كل التغيرات والتطورات الحديثة أن الإنتاج ثمرة جهد الإنسان، وما يملك من معارف ومهارات، وما بيده من أدوات أو آلات صنعها تزيد من إنتاجيته.

ويمكن القول أن جوهر التخلف هو تدني إنتاجية العمل، حيث مع تقدم البشرية وتشابك أنشطة البشر وتعقد ما ينشأ بينهم من علاقات وتنوع تلك العلاقات، وكذلك القفزات السريعة في المعرفة العلمية الرياضية والفيزيائية والحيوية بنوع خاص، زاد من الطابع الجماعي للنشاط الإنتاجي ولبقية أنشطة الأفراد في مختلف المجتمعات.

ويشهد المجتمع الانساني المعاصر تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التكنولوجي السريع في مجالات تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات ويتأهب المجتمع الانساني لنقلة نوعية جادة نحو مجتمع جديد لم تتضح معالمه بعد لكنه بلا شك مجتمع دينامي سريع التغير. مغاير بشدة لواقعنا الحاضر في أشكاله وتنظيماته وأنماط أعماله وأدوار أفراده ومؤسساته، حيث أن وإلى عهد قريب كان الظن أن يسعى رأس المال للدول المتقدمة الصناعية الكبرى إلى الاستثمار في البلاد المتخلفة حيث تكلفة العمالة أرخص كثيراً ولكن الواقع يبين أن ٨٥% من الاستثمار المباشر على مستوى العالم كان من دول صناعية في دول صناعية متقدمة أخرى والسبب في انصراف الاستثمار الأجنبي عن الدول الساعية للنمو هو الثورة التكنولوجية وما صاحبها من ارتفاع في مستوى المعارف والمهارات رفع إنتاجية العمل.

تعد الشعوب ثروة الأمم الحقيقية حيث أن التنمية البشرية تتعلق بما هو أكثر بكثير من ارتفاع وانخفاض الدخول فهي تتعلق بنشأة بيئة يستطيع الأفراد أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكاملة، وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم، فالتنمية تتعلق بتوسيع مجالات الاختيارات المتاحة للناس لكي يحيوا الحياة التي يقدروها اعتماداً على ما هو أكثر من النمو الاقتصادي، حيث يعد بناء القدرات البشرية أساساً جوهرياً لتوسيع الخيارات واستمراراً لحياة صحيحة ومديدةوأن يكون الفرد واسع المعرفة ويمتلك القدرة على الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق وأن يكون قادراً على المشاركة في بناء المجتمع. وكلها أمور تتعلق بالتطور والابداع في تنمية مهارات القدرات البشرية لأن التطور التكنولوجي يقتحم المجتمع من طل جوانبه وبالتالي فلا عناء يذكر في التأهيل والتدريب لأعداد محدودة لتغطية احتياجات التنمية الحديثة، بل لابد من تنمية قدرات كل أفراد المجتمع بقدر جهد واستطاعة كل فرد للتعلم. نستطيع أن نؤكد أنه لا تنمية بدون عماد قوي من التنمية البشرية[١٣]، حيث تعد القوى البشرية في

(ISSN: 2537 - 0758)

أي مجتمع المحرك الرئيسي له في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، وأداته الفاعلة لتحقيق أهدافه وعلى ذلك يصبح جوهر التنافس بين الدول لإحراز سبق التقدم القائم على قدرة أي منها على بناء الإنسان القادر على التفكير والابداع والابتكار والسعي الدؤوب، لذلك لن يأتي هذا الإنسان المبدع إنما هي ذات القدرات العالية إلا من خلال اتاحة الفرص الكاملة له في تعليم متميز يساعد على الانطلاق في أسواق العمل وبناء مستقبل له ولمجتمعه. ويتوقف نجاح عمليات التطوير في مناهج التعليم الفني أيضاً وفق حاجات تطور وسائل الانتاج على مدى موائمة كفاءة مخرجاتها واحتياجات سوق العمل وقدرتها على رفع القدرات الأساسية التنافسية للخريجين على المستويين المحلي والعالميبما يحقق في النهاية جدوى اقتصادية لقطاع التعليم الفني والتجارب العملية كثيرة في استيراد المصانع الحديثة ولكن تزل تعمل جزء من طاقتها لقصور كفاءة العاملين فيها وكذلك في استيراد اجهزة حديثة في صناديقها حتى تتحول إلى خردة وتخرد حتى يمكن سرقتها بفعل تدني المعرفة والجهل باستخدامها(١٤).

وإذا نظرنا إلى مصر نستطيع أن ندرك أنها تمتلك ميزة نسبية حقيقية من الطاقة البشرية، وعلى ذلك يجب أن تضع مصر خطة متكاملة لتنمية اقتصادها عن طريق تنمية صادراتها واستخدام تلك الطاقة البشرية في القطاع الانتاجي ومن ثم تقوية الاداء التصديري والاستفادة من هذه المزايا ازاء ما يشهده المجتمع الانساني المعاصر وتطورات وتحولات الاقتصاد العالمي بسبب التقدم التكنولوجي السريع، ومصر ازاء هذه النقلة وبإدراكها للتحديات التي تفرضها تلك التحولات والتحديات عديدة وعلمية وتكنولوجية واقتصادية وثقافية وتنظيمية وأهمها بلا شك هو التحدي التربوي، حيث صناعة البرش هي أهم عناصر الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة إلى الحد الذي كاد مفهوم التنمية أن يتطابق مع مفهوم التربية والعمل(١٥)، من خلال تبني سياسات تعليمية واضحة المعالم قائمة على أحدث النظم والمهارات التكنولوجية والتعليمية تكون قادرة على تكوين كوادر بشرية لديها قدرات مؤهلة للتنافس العالمي وتتوافق مع المستجدات الحالية العالمية وفضلاً عن ترجمة التحديات التنافسية إلى أهداف وبرامج تدريبية محددة تعمل على توفير الأيدي العاملة المدربة الماهرة ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وتطور الاستراتيجيات اللازمة لضمان الجودة العالمية للأداء الانتاجي طبقاً للمواصفات القياسية العالمية ومن ثم تطور وزيادة كفاءة الصادرات للصناعة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية(١٦)، وفضلاً عن ذلك تطوير التعليم الفني الذي يخدم قطاع الصناعة وذلك بما أشارت إليه الادبيات الاقتصادية إلى أنه

يجب الاهتمام بكلاً من التدريب الصناعي والمهني من أجل تطور وابداع القطاع الانتاجي المصري وانعكاسه على زيادة تنافسية الصادرات المصرية، بحيث يكون جعل قطاع الصادرات المستوعب الأول للعمالة في مصر حيث يعد المحور البشري المحرك لزيادة وتنوع الانتاجية ومن ثم تنافسية الصادرات المصرية وانعكاسه على تنشيط حركة التجارة الخارجية في مصر **وذلك من خلال تطور المحور البشري بما يلي**(١٧):

١) وأن يكون الفرد واسع المعرفة ويمتلك القدرة على الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق وأن يكون قادراً على المشاركة في بناء المجتمع. وكلها أمور مرهونة بوجود منظومة للعلم والتكنولوجيا تمتلك نخبة من العلماء والخبراء القادرين على تحديد أهداف تكنولوجية واقعية مقترنة بتنظيم امكانات المجتمع لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن امتلاك القدرة على تعبئة العلماء والتكنولوجيين والقوى البشرية الماهرة من أجل إبداع وابتكار المستوى التكنولوجي المرغوب وتطويره والمحافظة عليه، كذلك أن تمتلك الدولة القدرة على الوصول توفير الموارد الكافية والمدخلات الضرورية اللازمة لإحراز التمكن من التكنولوجيا المتقدمة والجديدة والعمل على توفير ارادة سياسية واعية لدعم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في طليعة مهام الدول الاستراتيجية وذلك على أن يكون الابداع والتطور للعلم والتكنولوجيا مكانة في المجتمع وتأييد شعبي من الجماهير، فلا تنمية بدون عماد قوي من التنمية البشرية وتنمية قدرات كل أفراد المجتمع لتغطية احتياجات التنمية الحديثة(١٨).

٢) توفير عناصر التطور في التنمية البشرية ورفع قدرات الطاقات البشرية فلا بد أن يتبني المجتمع قيمتي العقل والعمل والجد والاتقان والرغبة في التفوق المشروع المبني على الجهد والعطاء. حيث أن المقصود من انتاجية العمل لا يقتصر على العمالة المباشرة في مواقع الإنتاج وحدها وإنما يشمل كل أشكال العمل الذهني واليدوي، التصميمي والتنفيذي، الاشرافي والاداري، وكذلك حرص الدولة على توفير عناصر التنمية البشرية من الرعاية الصحية والمسكن والغذاء الكافي وفتح أبواب اكتساب المهارات والمعارف من أجل تنمية استراتيجية زيادة تنافسية الصادرات المصرية والعمل على وضع استراتيجية متكاملة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، بحيث يكون قطاع التصدير المستوعب الأول للعمالة في مصر حيث أنه الجاذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي، وأن يتميز بالتنوع السلعي والجغرافي والمحرك

(ISSN: 2537 - 0758)

الأساسي للتطور عن طريق نقل التكنولوجيا الحديثة واستيراد المعارف والمهارات لتنمية القدرة البشرية والاستغلال الأمثل للطاقات البشرية الهائلة من خلال زيادة القدرة التنافسية والتصديرية لصادرات هذا القطاع فضلاً عن تصحيح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الاعمال العام عن طريق تصريف المخزون والعمل على تنمية الموارد البشرية بتدريب العمالة المطلوبة لمواجهة التطور التكنولوجي في الصناعة وفقاً للمعايير والمقاييس العلمية الحديثة والاستعانة بالبحوث العلمية في مجال الهندسة الوراثية لاستنباط أصناف جديدة من القطن المصري وغيره من المنتجات التي تحقق مصر فيها ميزة نسبية عن غيرها والعمل على تحقيق التقدم التكنولوجي بتحدث الآلات والمعدات بالمصانع وتطويرها وكذلك وضع آلية متكاملة للتعامل بين قطاعات الانتاج الزراعي والتجاري[١٩].

٣) تهدف استراتيجية تطور المحور البشري لزيادة تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية وأن تكون ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب تستلزم أن يكون التعليم والتدريب مرغوباً فيهما نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية مما يزيد من تنافسية التعليم وتوفير توفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تمييز، شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ولجميع العاملين في شتى القطاعات ورفع القدرات التعليمية والقضاء على الأمية.

٤) حوكمة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وتحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية بتفعيل قواعد الاعتماد والجودة والمسايرة للمعايير العالمية والتطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية و تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق

العمل و تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل والتنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين.

٥) اتاحة التعليم للجميع دون تمييز والعمل على توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط والعمل على تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية والعمل على تجميل وتحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهارى بالمشاركة الفعالة مع المجتمع.

٦) العمل على تحسين تنافسية نظم مخرجات التعليم عن طريق تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل[٢٠].

جدول رقم (٢٣)

الأهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني حتى عام ٢٠٣٠

الهدف	التعريف
تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية	• **تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية.** • **تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل.** • **التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين.** • **التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية.** • **تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل.** • **تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل.**
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• **توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط.** • **تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية.**

(ISSN: 2537 - 0758)

	• **تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهاري بالمشاركة الفعالة في المجتمع.**
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب	• **تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.** • **تحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب.**

المصدر: محمد عبد الرازق عنتر محمد على الشهاوي، **الجدوى الاقتصادية للتعليم الفني والتدريب المهني: دراسة تطبيقية على مصر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٧.

المحور الثالث
المحور التكنولوجي

يعد التقدم والتطور التكنولوجي الجذري مفتاح التقدم بالنسبة لمصر على أن يتكامل مع العناصر الأخرى في اطار استراتيجية اقتصادية فعالة تهدف إلى تحديث القطاع الانتاجي وتوطين التكنولوجيا في انتاجية العمل من أجل زيادة تنافسية الصادرات المصرية ومن ثم تنشيط حركة التجارة الخارجية، إذ تعد التكنولوجيا هي عامل السيطرة في النظام العالمي الجديد وهي أيضاً عامل التقدم الديناميكي في هذا النظام العالمي الجديد الذي يعد عامل السيطرة فيه تكمن في التكنولوجيا حيث تشتد المنافسة في التكنولوجيا لأن الرهان ليس فقط على الناحية الاقتصادية ولكنه أيضاً سياسي واستراتيجي ومن سيسيطر على التكنولوجيا فإنه سيسيطر في أي مجال أخر وهكذا بدأ يبرز نظام دولي جديد في العلم والتكنولوجيا من شأنه اعادة تقسيم الاقتصاد العالمي حيث بمقتضاه صار الاختراع والابتكار والابداع هي الأسلحة الرئيسية للقيادة الاقتصادية، حيث تشكل أسس المنافسة تدريجياً من عمليات خلق واستيعاب المعرفة، فاليابان على سبيل المثال أمكنها في الفترة ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ زيادة انتاجها الصناعي ضعفين ونصفاً دون أية زيادة في المواد الخام أو في استهلاك الطاقة مما يعني أن المنتجات اليابانية ١٩٨٥ اعتمدت في تصنيعها على أقل من نصف الخامات والطاقة التي تطلبتها مثيلتها قبل عشرين عاماً، وهذا هو المقصود بالصناعة كثيفة المعرفة حيث صارت المعرفة هي المورد المحوري للاقتصاد وبالتالي أصبحت البحوث والتطوير

نشاطاً منظماً تنظيماً عالمياً وممولاً تمويلاً سخياً حيث ينفق العالم أكثر من ١٥٠ مليون دولار سنوياً على البحوث والتطوير وهناك أكثر من ٣ ملايين من العلماء والمهندسين يعملون في هذه المنظومة ومازالوا يعملون لإيجاد حلول تكنولوجية لمشاكل الطاقة في العالم، لذلك يعمل التطور التكنولوجي على تلبية احتياجات البشرية القادة من طاقة وغذاء وبيئة نظيفة ونمو متوازن قابل للاستمرار لا يؤدي إلى نضوب الموارد[٢١].

وجدير بالذكر في هذا النظام التكنولوجي العالمي الجديد على مصرنا الحبيبة أن تنهض وتضاعف من قدرتها التنافسية عن طريق تنمية قدراتها على نشأة وتوطين وتوظيف التكنولوجيا وعلى التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك لدورها الرئيسي في نشر التكنولوجيا التجارية حول العالم، حيث لابد من أن تطبق مصر فلسفة جديدة في ادارة العلاقة مع الدول التكنولوجية المتقدمة من أجل توسيع مجال الاختيار التكنولوجي لمصر وتمكينها من صنع القرار التكنولوجي السليم فضلاً عن تنمية القدرة الوظيفية على توطين وتطبيق التكنولوجيا بما في ذلك دفع الشركات الأجنبية لتوطين أنشطة بحث وتطوير في مصر، وذلك في اطار سياسة تشجيع هذا النمط من الاستثمار الأجنبي الذي يحمل مكونات تكنولوجية وتنظيمية وتحفيزية عالية والعمل على تطوير هيكل مهاري جديد لقوة العمل في مصر ولا بد من تعزيز دور العلماء والعناصر الماهرة المحركة للتطور في التكوين الاجتماعي للتطور التكنولوجي والعلمي والاقتصادي والاهتمام بعملية تثقيف علمي قوية جداً وادراك القوى الرأسمالية الصاعدة لمسئوليتها الاجتماعية ومصالحها المرتبطة بالتطور العلمي الاجتماعي، وذلك في اطار سياسة تشجيع هذا النمط من الاستثمار الأجنبي الذي يحمل مكونات تكنولوجية وتنظيمية وتحفيزية عالية والعمل على تطوير هيكل مهاري جديد لقوة العمل في مصر ولابد من تعزيز دور العلماء والعناصر الماهرة المحركة للتطور في التكوين الاجتماعي للتطور التكنولوجي والعلمي والاقتصادي والاهتمام بعملية تثقيف علمي قوية جداً وادراك القوى الرأسمالية الصاعدة لمسئوليتها الاجتماعية ومصالحها المرتبطة بالتطور العلمي الاجتماعي، لذلك يجب أن تكون فلسفة التطور التكنولوجي في مصر أن تندرج في إطار حزمة كاملة من السياسات الهادفة لانعاش البيئة واختيار التكنولوجيات النظيفة وعدم قبول الاستثمارات الملوثة للبيئة وخاصة الأجنبية، حيث مما لاشك فيه أن واحدة من أم المشكلات الاجتماعية المترتبة على توظيف الانجازات الراقية في مجال التكنولوجيا هو أنها تحل محل العمل مما قد ينشئ نتائج سلبية على مستوى العمالة

(ISSN: 2537 - 0758)

والتشغيل وعلى هذا يجب أن تخضع عملية الاختيار والقرار التكنولوجي لنوع من القرار الاجتماعي الذي يتخذ على ضوء مستوى الاستثمار وكفاءته بما يضمن مستوى مرتفعاً من العمالة مع الجمع في نفس الوقت بمزايا التجديد والتطور والابداع والعمل على تدريب القوى العاملة وتطوير نظم التعليم المستمر طوال حياة الفرد ولتغيير نظم التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ليس فقط من ناحية ادخال عناصر التكنولوجيات الجديدة في المناهج ولكن من ناحية العملية التعليمية نفسها التي ستتأثر وتتبدل نتيجة هذه التكنولوجيات (التعليم بواسطة الحاسب الآلي– التعليم الشخصي المتميز) وبينما يتحتم توظيف هذه الأفكار والآليات الجديدة يجب أن نقوم بجهد قوي كبير لتغيير الهيكل المهاري لقوة العمل والاهتمام في مصر بإمكانية تطوير برامج التدريب المهني والتعامل مع هذا الجانب بجدية كاملة فالواقع أن الاستثمار في التدريب هو أنجح صور الاستثمار على الاطلاق.

وجدير الاشارة إلى دور الدولة الذي يعد جوهرياً في توجيه التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، حيث أن معظم البلاد الصناعية المتقدمة نجد أن ٤٠% إلى ٥٠% من مجموع النفقات القومية الكلية على البحوث والتطوير تتبع مباشرة أو بطريق غير مباشر من الهيئات الحكومية، وهذا الأمر يتطلب من الدولة المصرية أن تزيد من قدرتها على اتخاذ القرار التكنولوجي الملائم في سياق توفير متطلبات التقدم التكنولوجي وتحديث الانتاج والهيكل الصناعي بوسائل وآليات مباشرة من خلال الانفاق العام وانشاء مراكز البحث والتطوير، وغير المباشر بمعنى تعزيز الاتجاه للتطور التكنولوجي من خلال آليات الدعم وآليات السوق للمجتمع ككل وعلى أثر ما سبق نؤكد على ضرورة تحديث صناعتنا المحلية وتأهيل قوتنا العاملة وفتح المجال أمام المعلومات والمعارف والأساليب العلمية الحديثة المتطورة وفقاً لمتطلبات تحديث الصناعة لإمكان زيادة تنافسية صادراتنا في الأسواق العالمية والارتقاء بمستوى معيشتنا. ومما لاشك فيه أن التيسيرات التي وفرتها الحكومة المصرية ورفع الكثير من المعوقات خلال السنوات الماضية علاوة على المعاملة المتميزة للتصدير واتجاه سياسة الدولة الآن كليا للاهتمام بنجاح عملية تنمية الصادرات المصرية وزيادة كفاءتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية وغيرها من الخطوات الضرورية لعمل مناخ ملائم لممارسة تطوير وتنمية القطاع الانتاجي ولتطوير ودعم القدرة التنافسية والعمل على تطبيق استراتيجية للصناعة المصرية تأخذ المتغيرات العالمية في الاقتصاد الدولي في الحساب وتتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصري لتقوية تنافسية الاداء التصديري والعمل على تحديث وتطوير الهيكل الصناعي

مما قد يساهم في تنشيط حركة التجارة الخارجية لمصر، والعمل على بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب الصناعي[٢٢]، ولذلك فمن المؤكد أن هناك بعض النقاط التي يجب أن توضع في الاعتبار أن تركز سياسات البحث العلمي والتكنولوجي كأحد محاور انطلاق الصناعة المصرية ومن ثم زيادة تنافسية صادراتنا وتنشيط حركة التجارة الخارجية لمصر على ما يلي:

فالكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً حيث من الصعب وجود مشروع منافس يستند إلى مكونات إنتاجية ضعيفة لا تستطيع في ظل ظروف السوق الحر أن تنتج سلعاً أو تقدم خدمات قادرة على مواجهة الاختبار في الأسواق العالمية مع زيادة الدخل الحقيقي للعاملين به في نفس الوقت.

يواجه العالم المعاصر العديد من التحديات العلمية والتكنولوجية، فلا قوة اقتصادية ولا مشاركة عالمية ولا نفاذ للسواق الخارجية ولا قدرة على الصمود تجاه المنافسة الشرسة إلا من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي القائم على البحث علمي قوي وصناعات متطورة. فالبحث العلمي هو الوسيلة التي لا بديل عنها لتحديث الصناعة ورفع قدرتها التنافسية، وامتلاك التكنولوجيا هو العنصر الحاكم والحقيقي للقدرة التنافسية لاقتصاديات الدولة حيث لم تعد القدرة التنافسية تقاس فقط من خلال امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولكن وبالدرجة الأولى بالقدرة على توظيف التكنولوجيا في إنتاج سلع وخدمات متطورة، ووجود هياكل تنظيمية متكاملة، وأيدي عاملة مدربة وعلماء متخصصين لهم القدرة على الابداع والابتكار في استخدام التطور التكنولوجي لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية وبالتالي تعظيم القدرات التنافسية والتسويقية لفتح الأسواق وغزوها وتنمية الأسواق المحلية.

كذلك فإن تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعية لابد وأن ينشأ عنه تغيراً في فنون وأساليب الإنتاج وتقديم الخدمات وهو ما يتطلب خلق كوادر فنية وإدارية وتنظيمية على مستوى عالي من الكفاءة والإدراك لكيفية التعامل مع الآلات والمعدات والأجهزة الحديثة وفهم تشغيلها فضلاً عن استيعابها ونقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة وبناء قدرات ذاتية محلية.

وتعتمد الميزة التنافسية للصناعة في أي دولة في المقام الأول على قدرة هذه الصناعة على الابتكار والابداع والتميز حيث يمثل التطور والابتكار العاملان الأساسيان في المنافسة إذ أنهما يحركان قدرة الصناعة على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية داخل

(ISSN: 2537 - 0758)

الأسواق المحلية والعالمية. وأن مواصلة الابتكار تعد ضرورة للحفاظ على هذه القدرات التنافسية للصناعة لأنه إذا ما توقف ضاعت قدرة الصناعة على المنافسة وتغلبت عليها صناعات أخرى بابتكارات جديدة. ولقد كانت هناك في مصر مشاكل كثيرة للتصنيع في ظل الانفتاح العشوائي مثل غياب للحساب الدقيق للتكلفة والعائد من المشروعات الصناعية، وخطة التكنولوجيا المستوردة نتيجة الاعتماد على سياسة نقل التكنولوجيا القائمة على مشروعات تسليم المفتاح، والاعتماد الزائد على استيراد تكنولوجيا غالباً ما تكون شائعة ويمكن إنتاجها بقدرتها الذاتية، وأهم من كل ذلك الافتقار إلى احساس بالاتجاه: أي إلى أين نسير في عمليات التصنيع العشوائي الخفيف، وإلى أين يجب أن نسير. وهو ما يدعو إلى ضرورة التخطيط العقلاني للتنمية الصناعية في مصر وتحديد الهيكل المناسب للصناعة والذى يركز على رفع المحتوى التكنولوجي لها بالانتقال للصناعات المتقدمة فنياً مع المحافظة على النشاطات القائمة والتي تحقق قيمة مضافة عالية من استثمارات ضئيلة رغم تدني مستواها التكنولوجي.

وأن النهضة التكنولوجية المرعبة يجب أن تستهدف توطين التكنولوجيا وغرس جذورها في تربة الوطن، لتتحول مصر إلى دولة منتجة لعناصرها المتطورة، وتجعل منها قاعدة للصناعات المتقدمة، بمعنى تسخير العلم وما ينتج عنه من معارف ومهارات ليمثل الركيزة الأساسية للتنمية التكنولوجية التي تحقق للاقتصاد القومي انطلاقه جديدة عمادها الصناعة القائمة على استثمار براعة العقول المصرية في الابداع والابتكار.

كل هذا يبرر أن قضية تطوير وتنمية القاعدة التكنولوجية للصناعة في مصر أصبح ضرورة ملحة وعاجلة للتصنيع حيث أنه يمكن أن يلعب دوراً محورياً وفاعلاً لإحداث تقدم جوهري ملموس في الأداء الاقتصادي ويعزز تنافسية الصادرات ويوسع قاعدة السلع الرأسمالية بحيث يتقلص العجز في الميزان التجاري ويرفع مستوى الرفاة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد[٢٣]. تؤكد الدراسات كما يؤكد الواقع أن مصر قادرة على ملاحقة الثورة في مجالات تكنولوجية مختارة في حدود زمنية معينة في البداية حيث أنها تتمتع بقاعدة يمكن رصدها لتحقيق انطلاق أولي في ميادين تكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة، وتكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والبتروكيماويات المتخصصة، التكنولوجيا العسكرية التي تعتمد على ذلك كله هذا بالإضافة لتكنولوجيا البصريات.

اما بالنسبة للتكنولوجيا المنتجة محلياً والتي تنقل إلى وحدات الإنتاج فهي تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية:

أ. معامل ومراكز البحث والتطوير.

ب. بيوت الخبرة الاستشارية ومؤسسات الهندسة الوطنية.
ج. أجهزة التسويق لهذه التكنولوجيا.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات العالمية لا تؤدى بالضرورة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف حيث أنها وسيلة لنقل التكنولوجيا من الشركة الأم إلى الشركات الفرعية المحلية دون أن يقترن ذلك بنشر التكنولوجيا في البلد المضيف. ومن ناحية أخرى نجد أن وجود الشركات الفرعية بالبلاد النامية يؤدى إلى تزايد هجرة الكفاءات من هذه البلاد إلى البلاد الصناعية المتقدمة. وبالنسبة للطلب لا تكون مهمة الموظفين التنفيذيين المسئولين عن التسويق في الشركات العالمية هي تكيف منتجات الشركات مع خصائص الطلب المحلي، بل تطويع أذواق المستهلكين لأنواع منتجاتهم المتوفرة.

ومن خلال استعراض ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة هامة وهي أنه يترتب على استيراد التكنولوجيا وافتقادنا للتكنولوجيا المحلية ارتفاع تكلفة المنتج المصري مقارنة بمثيله في الأِواق الخارجية وذلك وفقاً لتقرير اقتصادي أصدره مجلس الشورى عن "الصناعة الوطنية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد" أوضح فيه أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه السياسة الصناعية في مصر وتؤثر بالتالي في بيئة الأعمال الصناعية المصرية. ومن أهم المعوقات ارتفاع تكاليف المنتج المصري نتيجة لارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وارتفاع معدلات الضرائب والجمار وارتفاع التكلفة الادارية والتسويقية وغيرها من العوامل.

من الثابت أن هناك فجوة بين الدول الصناعية والدول النامية ولا سبيل إلى تغطيتها إلا باتباع أسلوبين وهما: ١) تطوير التكنولوجيا المحلية. ٢) نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية ثم محاولة استيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الأولويات القومية والموارد المتاحة تحتاج إلى تطوير عمليات التوجيه والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومي، مما يستوجب وضع اطار عام لسياستها التكنولوجية في هذا الشأن بما يتضمن التفرقة بين النقل الحقيقي وغيره من صور استخدام التكنولوجيا مثل التأجير أو المشروعات التي تقام عن طريق تسليم المفتاح.

وهناك بعض النقاط يجب أن توضع في الاعتبار عند اختيار التكنولوجيا المناسبة وهي:

١- وضع استراتيجية متكاملة وشاملة لبرامج التنمية.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- وجود معايير دقيقة لعملية اختيار التكنولوجيا المناسبة وضرورة البحث عن مصادر بديلة.
٣- أهمية توفير المعرفة التكنولوجية وسهولة استخدامها والاستفادة منها.
٤- الرضا الاجتماعي للتكنولوجيا وعدم وجود مخاطر أو أثار جانبية.
٥- تحديد طبيعة ودور المشاركة الأجنبية.
٦- تنمية وتطوير الخبرات المجلية التكنولوجية والإدارية وكذلك مهارات التفاوض.

والتكنولوجيا كسلعة تتميز بأنها متجددة ولكنها محدودة العمر وليس هناك حدود مكانية لاستخدامها ومع ذلك فإننا نرى مدى القيود المفروضة على انتشارها أو ملكيتها أو استخدامها[٢٤].

١- يؤدى التنافس الشديد إلي توسيع الأسواق إلى زيادة توفير الطلب على البحث والتطوير والعمل التصميمي والهندسي والتعليم والتدريب المتخصص عن طريق تحديد اتجاهات وسمات على أن يكون المحور التكنولوجي على طبيعة التكنولوجيا الجديدة حيث تجعلها قابلة للتطبيق في قطاعات وأنشطة متعددة على سبيل المثال، تكنولوجيا المعلومات تجد طريقها في الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى والخدمات وتسمح طرق الإنتاج الجديدة بتنوع أكبر وجودة أعلى وتشغيل أسرع وتعرض تنظيم الإنتاج لتغيرات جوهرية بسبب إدخال ممارسات جديدة مثل التحكم في الجودة الكلية، والالتزام بالوقت المحدد فأصبحت هذه الممارسات الجديدة جزء لا يتجزأ من نظام الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة قد أعادت الاهتمام بصناعات الحديد والصلب والنسيج، وكذلك تتسم التكنولوجيا بسرعة التطور وتتسارع الابتكارات وتحتاج التكنولوجيا إلى قدرات أعلى لخدمات الصيانة مما يرفع من ثمن الخدمة فضلاً عن القدرة التنافسية الصناعية لأي بلد لا تعتمد بالضرورة على القدرة التنافسية بشركة بعينها ولكنها بالضرورة تعتمد على القدرة التكنولوجية للتنسيق في البلد المعني.
٢- نقل التكنولوجيا الملائمة ثم محاولة استيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية والعمل على تأكيد القدرات الذاتية للبحوث والتطوير والابتكار من خلال تطوير فعلي وفاعل في الأسس التكنولوجية من أجل انطلاق الصناعة المصرية وتحديثها واجراء الدراسات العلمية والتطبيقية المتعلقة بتعميق التصنيع المحلي والانتقال إلى مرحلة التطبيق العلمي والإنتاج، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاعتماد على الإمكانيات والطاقات الفائضة وتحديث المنتجات الصناعية المصرية

حتى يمكنها المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية واستمرار التنسيق بين الأجهزة المختصة وتركيز جهود البحث لتطوير التكنولوجيات المحلية، ودعم العلاقات مع الأجهزة والشركات العالمية للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لنقل التكنولوجيا الملائمة، وإعداد برامج البحث العلمي والتكنولوجي التي تضعها الجهات البحثية بما يحقق التوازن بين الأبحاث التطبيقية وبين الأبحاث التي تتسم بالدقة العالمية والتي تساهم في وجود تكنولوجيات جديدة أو تطوير تكنولوجيات قائمة، والعمل على مراعاة قيام الجهات البحثية بالتركيز على الأبحاث التي تنتهي بتنظيم وإنتاج النماذج "العينات الأولية" Proto type محلياً لتكون دافعاً لاستغلال جهات الإنتاج الصناعي لناتج ومعطيات الأبحاث العلمية والتكنولوجية، وحتى يمكن تضييق الفجوة الزمنية الطويلة نسبياً وبين القيام بالأبحاث والاستخدام الفعلي لنتائجها، وتركيز الاهتمام لاستنباط واختيار بدائل جديدة للخامات المستخدمة ومستلزمات مدخلات الإنتاج بما يحقق الاستفادة من الموارد المتاحة محلياً قدر الامكان وتقليل المدخلات الأجنبية المستوردة إلى الحد الذي يسمح بإتاحة ميزات نسبية وتنافسية إضافية للإنتاج الصناعي المصري، والعمل كذلك على نشر تكنولوجيات الصناعات الحرفية والبيئية التي توصلت إليها مراكز البحوث التطبيقية من أجل تطور المشروعات الانتاجية الصغيرة وتقديم دراسات جدواها الفنية والاقتصادية(٢٥).

٣- إن التصنيع هو حجر الزاوية في عملية زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأنه يؤدي إلى تغيير جذري في طرق الإنتاج السائدة ومن ثم يجب الاهتمام بهذا القطاع وتطبيق الاجراءات الضرورية لتحديثه حتى يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة لتفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي بصفة عامة وزيادة تنافسية الصادرات المصرية بصفة خاصة لأنها تعتبر أهم مورد من موارد النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، وتظهر جميع المؤشرات إلى أن حجم والقدرة التنافسية للصادرات يمكن أن تتضاعف من خلال وضع الأساليب التقنية لتطوير الإنتاج، بالإضافة إلى تحسين الجودة، الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية، أنظمة الجودة الشاملة والعمل على تفعيل وتطبيق الطرق التي تعمل على زيادة الكفاءة وتقليل تكلفة الانتاج باستخدام البحوث مما يمكن من المنافسة في الأسواق الدولية، فضلاً عن زيادة قدرة الدولة على إنتاج سلع صناعية يُمكن تسويقها دولياً، على أن يؤدى هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيقي لأفرادها لأن نجاح الصناعات التصديرية يعتمد

(ISSN: 2537 - 0758)

على جودة المنتج، والذي يعد من أهم المتطلبات للحفاظ على ثقة المستوردين الأجانب مما يؤدي إلى استمرار الاحتفاظ بالأسواق التقليدية وفتح أسواق ومنافذ جديدة أمام المنتجات المصرية، لذلك من الاهتمام بالجودة وتحقيق مطابقة المنتجات بمستويات الجودة التي تحددها المواصفات القياسية وتزويد المنشآت بالآلات والمعدات المطابقة للمواصفات والتأكد من دقو وجودة الخامات، وتطبيق أسلوب ضبط الجودة في كل خطوة إنتاجية والتفتيش على المنتجات النهائية للتأكد من مطابقة المواصفات، ومراعاة الأساليب القياسية في التعبئة والتغليف والتقييد بالاشتراطات الفنية والبيئية التي تضعها الدولة المستوردة تحت مفهوم المنظومة الشاملة للجودة، وتعد هذه المواصفات عملية يمكن العمل بها في جميع الوحدات الانتاجية وليست مواصفات خاصة لمجموعة محددة من الأعمال.

٤- إن التكنولوجيا هي الفن الإنتاجي المستخدم لما تشمله من أساليب تكنولوجية إدارية كانت أو تنظيمية لقيام عملية الإنتاج واستمرارها، حيث تقوم بالتوليفة المثلى لعناصر الإنتاج للقيام بالعملية الإنتاجية، فالعولمة ما كان بالإمكان تحقيقها بدون الكمبيوتر والاتصالات الالكترونية. وبذلك تكون العولمة شكل من الأشكال نموذج نوعي للاتصالات بين البشر حيث تعد ثورة الاتصالات كانت نتيجة لتطور الصناعة في مجال المعلومات وعمل التقدم التكنولوجي على زيادة وتنوع المنتجات حيث لعب التقدم التكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الاقتصادي حيث تم التغلب على الحواجز الطبيعية التي تفصل بين الأسواق، فضلا عن الانخفاض الكبير في تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبحث العلمي في مصر يجب تفعيل مساهمتها في تطوير القطاع الصناعي وتوفير الانفاق على البحث والتطوير وبالتالي عدم اعتماد الدولة على التكنولوجيا المستوردة من الخارج لذلك يجب الاهتمام بمؤسسات ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي من خلال العمل على بناء القدرات الذاتية للبحث والابداع عن طريق دعم البنية الأساسية والعلمية والتكنولوجية والربط بين أجهزة البحث العلمي والصناعة وربط المؤسسات الانتاجية بالمراكز البحثية في الجامعات المصرية. والعمل على تطوير وانشاء مراكز بحوث لكل صناعة على حدة يتبع اتحاد هذه الصناعة وتوفير سياسة قوية للبحث والتطوير من خلال انشاء مجلس أعلى للبحث والتطوير والابداع والابتكار[٢٦]، لذلك لابد من الاهتمام بتنمية التكنولوجيا المحلية من خلال بحث علمي ملتزم بتحقيق نتيجة محددة في إطار

محدد من الزمن وتوفير خبرة استشارية قادرة على ترجمة نتائج البحث العلمي إلى تصميمات لسلع وخدمات ومؤسسات هندسية وطنية قادرة على تحويل بيوت الخبرة الاستشارية إلى نماذج للإنتاج التجاري وتسويق جاد يعمل على الربط بين المؤسسات البحثية والقطاعات الاقتصادية والخدمية مع التأكيد على اشراك الجهات الانتاجية في تحديد برامج هذه المؤسسات البحثية. حيث أن بناء القدرة المحلية في مجال البحوث التكنولوجية يحتاج إلى الاعتماد على الذات من الناحيتين العلمية والتكنولوجية من خلال مقومات أساسية تتمثل في مجموعة من واضعي السياسات تدرك جيداً أهمية الحاجة إلى الفهم العميق لقضية التكنولوجيا لعلاقتها بعملية اتخاذ القرار وتوفير قاعدة مؤسسية يمكن إجراء البحوث من خلالها وهذا يتطلب تضافر الجهود ومهارات علماء الطبيعة والاجتماع فضلا عن إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات وتوفيركادر من الباحثين المتدربين قد تكون كادر من الباحثين المتدربين قد تكون الدرجة الجامعية التي حصلوا عليها في العلم والتكنولوجيا أو في أحد العلوم الاجتماعية والعمل على تدريبهم بالجوانب المتعددة الاختصاصات للبحوث التكنولوجية وتوفير برنامج للبحث يحتاج إلى عملية مشاورات بين الباحثين يعكس الأولويات المحلية، وكذلك توافر التمويل حيث أنه بدون اعتماد تخصيص موارد مالية لا يمكن اندماج المقومات معاً في وحده متكاملة وبدون المال لا يمكن لنشاط البحوث التكنولوجية أن يكون ناجحاً. ولكن يجب أن تأتي الأموال اللازمة من مصادر وطنية ويمكن الحصول على مساعدات من المنظمات الدولية ولكن بشرط الا يكون الاعتماد عليها أساسياً.

٥- اعطاء الأولوية لفكرة التقدم التكنولوجي الحديث بشقيه المادي والفكري في تحديث الصناعة المصرية، فالشق المادي الصلب Hard ware فيتمثل في التجهيزات والمعدات والتكنولوجيا، أما الشق الفكري Soft ware فيتمثل في النظم والمعلومات والقيم المصاحبة، ولابد من توفير الشقين لتوطين التكنولوجيا والتنمية لتحديث الصناعة وزيادة معدل نمو الناتج القومي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة التنموية بين مصر ودول العالم المتقدم سواء لهيكل الصناعة المصرية أو زيادة تحسين التنافسية للصادرات المصرية، ومن ثم تنشيط التجارة الخارجية المصرية ودخولها إلى الأسواق العالمية ومنافسة المنتجات الأجنبية[٢٧].

(ISSN: 2537 - 0758)

٦- ولذلك فقد آن الأوان لإحداث التقدم التكنولوجي المنشود والمتمثل في التميز العلمي العالمي ونقل واستيعاب التكنولوجيا وتوليدها ثم الاستجابة لاحتياجات المنشآت الصناعية من خلال تآزر منظومة البحث العلمي مع النسق الصناعي مع ما يستوجبه ذلك من وجود خطة للتطوير والتحديث وذلك لحدوث دفع للمسار الايجابي للتنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية. يتداخل مفهوم التحديث مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التطوير والتجديد والتنمية، إلا أن مفهوم الحداثة يتركز على إعطاء الأولوية لفكرة التقدم التكنولوجي الحديث بشقيه المادي والفكري، أما الشق المادي الصلب Hard ware فيتمثل في التجهيزات والمعدات والتكنولوجيا، أما الشق الفكري Soft ware فيتمثل في النظم والمعلومات والقيم المصاحبة، ولابد أن تكون هناك نسبة مساهمة ذاتية في علاج الشقين تأكيداً لتوطين التكنولوجيا والتنمية. هذا ويمكن أن يعرف التحديث أيضاً على أنه "التغيير والتجديد والتطوير المواكب للتغيرات العالمية والتطوير التكنولوجي بشقية المادي والفكري من أجل زيادة قدرة الصناعة المصرية على التكيف مع المتغيرات الجارية وتمكيناً لها من المنافسة". ولذلك جاء برنامج تحديث الصناعة كمبادرة من الحكومة المصرية لمساعدة وتدعيم وتطوير القدرة التنافسية في الصناعة المصرية ومشاركة من الاتحاد الأوروبي، ولقد تم توقيع اتفاق التحديث بين مصر والمجموعة الأوروبية في ١٩٩٨/١٢/١ والذي وافق عليه مجلس الشعب في ١٩٩٩/٥/١٧ **ويتيح هذا الاتفاق الآتي:**

- منحة ٢٥٠ مليون يويو من الجانب الأوروبي.
- تساهم الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٣ مليون يورو مساهمات عينية ومالية.
- يساهم القطاع الخاص المصري ببلغ ٧٣ مليون يورو وهي تمثل ٢٠% من تكلفة الدراسات لضمان جدية المشروعات.

يهدف برنامج تحديث الصناعة إلى زيادة معدل نمو الناتج القومي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة التنموية بين مصر ودول العالم المتقدم سواء لهيكل الصناعة المصرية أو للتنمية البشرية.

هذا ويقدم برنامج تحديث الصناعة المصرية ثلاث مستويات من المساعدات تتمثل في برامج مساندة هدفها إصلاحات هيكلية للمشروعات على مستوى المشروع ككل أي الدفع المتجدد للقدرة التنافسية الذاتية للمنشأة، برنامج مساعدة على المستوى القطاعي، ثم برنامج لدعم السياسة الصناعية والمناخ الصناعي. ولذلك فإن البرنامج الأوروبي

يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تؤدى في مجموعها لتدعيم القدرة التنافسية **وتتمثل في:**

- تحسين القدرة التنافسية لنحو ٥٠٠٠ منشأة صناعية.
- زيادة قدرة جمعيات الأعمال على خدمة أعضائها.
- تأهيل عدد ٣٠٠ استشاري أعمال مصري وتدريبهم في مجال دراسات وخدمات تحديث الصناعة.
- انشاء عدد ١٥ مركز تكنولوجي متخصص.
- انشاء عدد ١٥ مركز لتنمية الأعمال.

من منطلق التحديث سيتم تحديد القطاعات ذات الأولوية على أساس المزايا التنافسية لكل قطاع في ظل تنافس عالمي، هذا ويتم تحفيز قطاعات الأولوية ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سياسات تكاملية للوصول إلى تحديد الوحدات الإنتاجية لرفع كفاءتها الإنتاجية، إقامة وحدات إنتاجية جديدة، دفع الوحدات القائمة للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج في كل صناعة وهو ذلك الحد الذى تنخفض عنده تكاليف الإنتاج إلى أقل حد ممكن، ثم تعظيم القيمة المضافة عن طريق التكامل الصناعي الرأسي وتأكيد الاستقرار لكل صناعة والنمو المستدام. **تطور الأسس التكنولوجية كمدخل لتحقيق التشغيل الكامل** يعد الاندماج في السوق العالمي "العالمية أساس التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة، وهو أساس الارتكاز للوصول إلى قدرة تنافسية عالمية والتي تبنى على قاعدة تكنولوجية عميقة وراسخة وقاعدة بشرية صلبة قوامها رصيد ضخم من رأس المال البشري، وقاعدة معلومات متجددة باستمرار لتلاحق التطورات العالمية أولاً بأول ولتسهم فيما تأتي به من كل جديد ومبتكر، ولذلك فالتكنولوجيا هي المصر والمبدأ الذي يحتم اتخاذ القرار بتطوير هيكل الصناعة المصرية بالدخول إلى مجالات الصناعات الحديثة والمتطورة. ومن الجدير بالذكر فهناك فجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والجول النامية ومنها مصر، ولا سبيل إلى تخطيها إلا من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة ثم استيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية، والعمل على تأكيد القدرات الذاتية للبحوث والتطوير والابتكار.هذا وتقوم أسس وعوامل الاختيار الملائم للتكنولوجيا على مجموعة من العوامل متمثلة في مدى وفرة أو ندرة عنصري العمل ورأس المال وحجم السوق ومدى توافر الخبرات العالمية والفنية والتكنولوجية القادرة على استخدام وتطوير التكنولوجيا ثم الملائمة مع الظروف الطبيعية والبيئية. إن عنصر التنافسية في الصناعة المصرية يحكمه عنصران أساسيان وبدونهما

(ISSN: 2537 - 0758)

لا تستطيع الصناعة المصرية أن تنافس مثيلتها الأجنبية ويتمثل هذا العاملان في التكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة، أما التكنولوجيا الحديثة فتتمثل أهميتها في تحسين مستوى الجودة للمنتجات تطويرها باستمرار، أما العامل الثاني وهو الادارة الحديثة فيتمثل في التركيز على اختيار القيادات التي تتميز بالكفاءة والتي تتناسب قدراتها مع طبيعة المكان الذي تعمل به، ولذلك فإن الأمر يستدعي هيكلة الادارة في المصانع المصرية والأخذ بالنظم الإلكترونية.

ولتدعيم مقدرة الصناعة المصرية على استيعاب وتوطين التكنولوجيا الأجنبية لا بد من وجود مقدرة على استيعاب التكنولوجيا والتي تعد شرط أساسي لانتقالها بالتجارة، ويعبر عن هذه المقدرة بوجود ما يسمى بالنظام الوطني للابتكار أو التجديد "NIS" "National Innovation System". وتسمح هذه المقدرة باستعمال السلع الوسيطة مثلا في العملية الإنتاجية بمردودية وكفاءة عاليتين حيث يتمتع العاملون بالعلم والخبرة اللازمة لذلك، ومع وجود هذه المقدرة تسهل التجارة عملية فهم السلع ذات التكنولوجيا الأجنبية وتحليلها بالهندسة العكسية "Reverse Engineering" وتقليدها وملاءمتها مع الامكانات أو الحاجات الوطنية "Reengineering" وقد لعبت قناة نقل التكنولوجيا هه مردوداً هاماً في الاقتصاد الياباني واقتصاديات دول شرق آسيا، ولا تكون هذه العملية ممكنة إلا عندما تكون التكنولوجيا قابلة للاستنساخ من السلع المستوردة وإلا فلابد من التعامل مع المصدر للحصول على المعلومات "الخبرة المضمرة" غير القابلة للاستنساخ من السلعة، ويتطلب نجاح هذا التفاعل أيضاً المقدرة على الاستيعاب أي المقدرة على إعادة الهندسة وعلى معرفة طرق وإدارة الإنتاج والتسويق وروح المبادرة من جهة أخرى، ويسمح وجود هذه المقدرة للشركات بالقيام بالإبداع أو التجديد وبالقيام على تطوير الأفكار وهذا بدوره يمكن من نشر ثم توليد التكنولوجيا وطنياً، ويتطلب إيجاد المقدرة على استيعاب التكنولوجيا لدى مصر اجراءات محددة في المجالات القانونية والمالية والبشرية والتنظيمية والمؤسساتية، وتشمل هذه الاجراءات مجموعة من الآليات والأدوات العلمية المفقودة نسبياً[٢٨].

وعلاوة على ذلك وفي ظل معطيات السرعة التي يتحول بها العالم نحو الاندماج الاقتصادي العالمي تحتاج مصر إلى سرعة تحسن أدائها التصديري وقدرتها التنافسية الدولية، حيث تركز على تعميق التصنيع المحلي وتعميق توسيع القاعدة الانتاجية كما

وكيفاً في ظل عولمة الانتاج والأسواق وتنمية وتطوير الموارد البشرية من أجل تحقيق التنافسية وتطوير القدرة التكنولوجية والبحث العلمي وتذليل العقبات الإدارية والعمل على تطور التشابكات الانتاجية القطاعية لخدمة وتطور الصادرات المصرية. فالتصدير يعد عمل متخصص وليس عمل من لا عمل له، لذلك لابد من وضع استراتيجية قادرة على زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية والدخول إلى الأسواق العالمية.

هوامش ومراجع البحث:

(١) منى أبو العطا محمد حليم، **المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١٥٢- ١٥٣.

(٢) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ٨٢٨.

(٣) منى أبو العطا محمد حليم، **المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**، مرجع سابق، ص ص ١٥٢- ١٥٥.

(٤) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ٨٢٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٤٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٨٤٦.

(٧) المرجع السابق، ص ٨٥٨.

(٨) رابح رتيب، **الدخول إلى الأسواق الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٩) السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم**، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٧٤.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(١١) المرجع السابق، ص ص ٢٧٥- ٢٧٦.

(١٢) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ص ٨٣٣- ٨٣٤.

(١٣) معهد التخطيط القومي، **بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٧٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤، ص ص ٧٤- ٧٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

(١٤) محمد عبد الرازق عنتر محمد على الشهاوي، **الجدوى الاقتصادية للتعليم الفني والتدريب المهني: دراسة تطبيقية على مصر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٧، ص ١.

(١٥) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ٨٦٧.

(١٦) منى أبو العطا محمد حليم، **المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(١٧) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ٨٥٦.

(١٨) معهد التخطيط القومي، **بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي**، مرجع سابق، ص ٧٥.

(١٩) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢٠) محمد عبد الرازق عنتر محمد على الشهاوي، **الجدوى الاقتصادية للتعليم الفني والتدريب المهني: دراسة تطبيقية على مصر**، مرجع سابق، ص ص٩٨- ٩٩.

(٢١) محمد السيد سعيد (محرر)، **الثورة التكنولوجية: خيارات مصر للقرن ٢١**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٧٣- ٧٤.

(٢٢) المرجع السابق، ص ص ٨٠- ٨٤.

(٢٣) معهد التخطيط القومي، **بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي**، مرجع سابق، ص أ- ب.

(٢٤) المرجع السابق، ص ص ٥- ٦.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢٦) محمود حسن محمد سالم على، **تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ص ٨٥٢- ٨٥٤.

(٢٧) معهد التخطيط القومي، **بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي**، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢٨) المرجع السابق، ص ص ٣٣- ٣٩.